الأمم المتحدة

A/76/65

الجمعية العامة

Distr.: General
2 March 2021
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون

البند 118 (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:

انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 15 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لباراغواي لدى الأمم المتحدة

يشرف البعثة الدائمة لباراغواي أن تشير إلى ترشُّح جمهورية باراغواي لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024 في الانتخابات المقرر إجراؤها خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة في الربع الثالث من عام 2021.

وفي هذا الصدد، تتشرف حكومة باراغواي بأن تحيل إليكم وثيقة رسمية بشأن التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة من جمهورية باراغواي، بالإشارة إلى البند 118 (د) من جدول أعمال الجمعية العامة (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم محتوى هذه المذكرة ومرفقها على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

* A/76/50.

190321 260221 21-02219 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 15 شباط/فبراير 2021 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لباراغواي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

ترشُّح باراغواي لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملا بقرار الجمعية العامة 251/60

أولا - مقدمة

1 - تتشرف جمهورية باراغواي بتقديم ترشُّحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع الأمم المتحدة للفترة 2022-2024 في إطار الانتخابات التي ستُجرى في عام 2021 خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

2 - ومن منطلق قناعة باراغواي الراسخة بأن إعمال حقوق الإنسان ركيزةٌ هامة في إقامة وتعزيز سيادة القانون والتنمية المستدامة الشاملة للجميع، تتطلّع باراغواي إلى المساهمة في أعمال المجلس عن طريق تشجيع ودعم المقترحات التي تعزز كفاءة أجهزته وإجراءاته وآلياته لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، في إطار الانفتاح والتعاون والاحترام والمساواة بين الدول، وعن طريق تعزيز التعاون والحوار والعدالة والتضامن الدولي.

3 - وحقوق الإنسان والحريات الأساسية جزءٌ لا يتجزأ من المؤسسات التي أُنشئت بموجب دستور بلدنا من أجل صون الكرامة الإنسانية باعتبارها حالة عامة متأصّلة تشمل جميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة، وهي تمنحهم أفرادا وجماعات الحقوق والحريات المجبولين عليها كبشر. وتقرّ التشريعات الوطنية بالنظام القانوني الذي يتجاوز حدود الولاية الوطنية من أجل ضمان التعايش السلمي بين الدول وإعمال حقوق الإنسان والعدالة والتعاون والتنمية. وتُولي تلك التشريعات مكانة متميّزة، من حيث ترتيب الأولوية الذي تعطيه للقواعد، إلى الصكوك الدولية المصدَّق عليها، وتضعها في مرتبة لا يعلو عليها إلا الدستور، ومن بين ما تنصّ عليه منحُ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان سمة شبه دستورية، حيث تنصّ على أن يُتّبع في شجبها إجراءٌ تعديلي مماثل لما هو منصوص عليه من أجل الدستور.

4 - وباراغواي من أشد المدافعين على تعددية الأطراف واحترام القانون الدولي. وتقوم، متصرفة كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، بأقلمة إجراءاتها مع مبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتساوي الدول أمام القانون، والتضامن والتعاون الدوليين.

5 - وهذه الأسس هي التي تسترشد بها باراغواي في إجراءاتها المتعلقة بالنظام الدولي لحماية حقوق الإنسان. وبهذه الأسس، تعزّز وطنياً إقرارُ وحمايةُ مجموعة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بالاقتران مع تعزيز المؤسسات ووضع القواعد في هذا المجال، بسبل منها التصديق على صكوك حقوق الإنسان الرئيسية[1] والاعتراف باختصاص الهيئات المنشأة بموجب هذه الصكوك.

6 - وشاركت باراغواي في الجهازين التابعين لنظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وهما لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وتعاونت معهما، على نحو سلس ومثمر. وأتاح ذلك إحراز تقدم كبير في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها باراغواي باعتبارها دولة طرفا في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. كما قدمت باراغواي دعما فعالا لعمليات تعزيز نظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وأعطت الأولوية لدمج الصكوك الرئيسية[2] لهذا النظام في الإطار القانوني الوطني.

7 - وباراغواي تعتبرُ احترام الكرامة الإنسانية من أولوياتها الأساسية، وتعدّ ذلك من ثمّ مصلحة تعلو على غيرها. ومن هذا المنطلق، تضع باراغواي أشد الأشخاص والفئات ضعفاً في صلب سياساتها، تمشيا مع التزاماتها الدولية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها ومع الاعتراف بعالميتها وترابطها وتعاضدها وعدم قابليتها للتجزئة. وهذه المبادئ هي التي تلهم ترشح باراغواي لعضوية مجلس حقوق الإنسان.

ثانيا - باراغواي وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف - تعزيز الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان

8 - تطور الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان في باراغواي تطورا كبيرا منذ صدور الدستور الوطني لعام 1992 الذي أرسى أسس تطوير المؤسسات الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون، استنادا إلى مبدأ الاعتراف بدستورية الحقوق الأساسية.

شبكة حقوق الإنسان التابعة للسلطة التنفيذية

9 - أنشأت باراغواي في عام 2009 شبكة حقوق الإنسان التابعة للسلطة التنفيذية، وهذه الشبكة عامل رئيسي في تحسين التنسيق بين مختلف المؤسسات الوطنية، وقد ساهمت في تعزيز الإطار المؤسسي لوضع

(1) وتشمل هذه الصكوك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولين الاختياريين الملحقين به؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري الملحق بها؛ واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ والاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها؛ واتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

(2) تشمل هذه الصكوك اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه؛ واتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بالاختفاء القسري للأشخاص؛ والبروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بروتوكول سان سلفادور)؛ واتفاقية البلدان الأمريكية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة؛ واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه (اتفاقية بيليم دو بارا)؛ وبروتوكول الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان من أجل إلغاء عقوبة الإعدام.

السياسات العامة وتنفيذها، وفقا لمعايير حماية حقوق الإنسان. وقد أضاف عدد كبير من أجهزة الدولة وكياناتها دائرةً أو وكالةً متخصصة في قضايا حقوق الإنسان إلى هيكلها التنظيمي.

10 - وتسنّى تعزيز هذه الشبكة بصفتها هيئة تنسيقية، أُنشئت في البداية ضمن نطاق السلطة التنفيذية، بفضل توسيع عضويتها لتشمل 35 مؤسسة مندرجة ضمن سلط الدولة الثلاث وكيانات من خارج نطاق هذه السلط بهدف التحقيق الأمثل للغاية الأساسية المتوخاة منها وهي تنسيق سياسات الدولة وخططها وبرامجها الهادفة إلى تحسين آليات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. وشكّلت الموافقة على القواعد الإجرائية للشبكة وخطة عملها الثانية عناصر استراتيجية في تعزيز الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان.

اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بالامتثال للأحكام والتوصيات الدولية

11 - لتفي باراغواي على نحو أفضل بالتزاماتها ومسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان، أنشأت هيئة تنفيذية مشتركة بين المؤسسات في عام 2009 تضمُّ مسؤولين حكوميين كبار مخولة لهم صلاحية اتخاذ القرارات، من أجل تعزيز اعتماد معايير وإجراءات فعالة لمتابعة وتنفيذ الأحكام والطلبات والتوصيات وغيرها من الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المنبثقة عن كل من نظام البلدان الأمريكية والنظام العالمي لحماية حقوق الإنسان.

12 - وبعد عملية تحسين تدريجي، دُمجت هذه اللجنة منذ عام 2015 ضمن وزارة الخارجية التي أصبحت تتولى تنسيقها العام. ويتولى نائب رئيس الجمهورية رئاسة اللجنة التنفيذية المشتركة بين المؤسسات التي تضم أعلى السلطات في 12 مؤسسة حكومية. ويتولى مجلس استشاري يتكون من مسؤولين تقنيين دعمَ عملها. ومكّنت منهجية العمل الدينامية التي طُبّقت ضمن هذه اللجنة من إرساء نظام للمتابعة والتنسيق الإداري فيما بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وهذا النظام هو بمثابة آلية تنفيذية حاسمة تعمل بسرعة.

نظام رصد التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة

13 - نظرا للحاجة إلى تعزيز قدرات الدولة لتتمكن من التصدي للتحديات التي تُواجَه في متابعة التوصيات الواردة من الآليات الدولية لحقوق الإنسان وفي تنفيذها والإبلاغ بشأنها، ركزت باراغواي على ما للآليات الوطنية من دور بارز في القيام بذلك في الوقت المناسب، وفي قياس ما للإجراءات التي اتخذتها الدول لتمتثل لتلك التوصيات من أثر وفوائد في حالة حقوق الإنسان على الأرض.

14 - وفي هذا الصدد، تمكّنت باراغواي، نتيجة بذل المؤسسات الوطنية جهودا مشتركة كبيرة والتعاون الكبير من منظومة الأمم المتحدة، من وضع وتطبيق نظام لرصد التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وتُجمِّع هذه الآلية التوصيات المنجزة المتعلقة بحقوق الإنسان المقدمة إلى البلد من كل من النظام العالمي ونظام البلدان الأمريكية، ثم تربطها بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وتتيح مجالا لمشاركة منظمات المجتمع المدني.

15 - وتدعم نظامَ الرصد منصةٌ إلكترونيةٌ مفتوحة للعموم تعمل على أساس شبكة إلكترونية تضم نحو 180 جهة تنسيق تابعة لحوالي 80 مؤسسة مندرجة ضمن سلط الدولة الثلاث وكيانات من خارج نطاق هذه السلط. وتشترك وزارتا الخارجية والعدل في تنسيق هذه المنصة. وهي تجسد أيضا الشروط الرئيسية الأربعة

التي اقترحتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دليلها العملي[3] بشأن مشاركة الدول الفعالة في الآليات الدولية لحقوق الإنسان وهي: المشاركة والتنسيق والمشاورة وإدارة المعلومات.

باء - الإنجازات الوطنية

الخطة الوطنية لحقوق الإنسان

16 - استرشادا بمبادئ إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي اقترح عدة أمور منها وضع خطط عمل وطنية لتحسين عمليات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، اعتمدت باراغواي في عام 2013 خطتها الوطنية الأولى لحقوق الإنسان. وتشكّل الخطة، بمختلف ركائزها الاستراتيجية[4]، خريطة طريق مؤلّفة من التزامات محددة للمدى القصير والمتوسط والطويل.

17 - ولتعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان في كل إجراء وقرار حكومي، تجري عملية لربط الخطة الوطنية لحقوق الإنسان بالخطة الإنمائية الوطنية. والهدف من ذلك هو إرساء نظام متكامل للسياسات يُنسق فيه تحقيق الأهداف المتوخاة في مجال حقوق الإنسان مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 من خلال وضع لوحة متابعة محدّد فيها مؤشرات وأهداف لتُرصد وتُتابع.

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة الإنمائية الوطنية لعام 2030

18 - تكتسي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أهمية خاصة بالنسبة لباراغواي لأنها تمثل خريطة طريق شاملة لها ارتباط بحقوق الإنسان المعترف بها في مختلف الصكوك الدولية. ويتطلب التمتع بهذه الحقوق الوفاء بالتزامات محددة محورها البشر والكوكب والازدهار والسلام والشراكات. وفي ضوء هذه الخطة الطموحة، أنشأت باراغواي في عام 2016 اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بهدف تنفيذ هذه الأهداف ومتابعتها ورصدها.

19 - والخطة الإنمائية الوطنية المعنونة "باراغواي 2030" صيغت، بصفتها أداة للتخطيط الاستراتيجي، بالتشارك مع مختلف قطاعات المجتمع. وتهدف الخطة إلى تيسير تنسيق الأعمال في الهيئات القطاعية التابعة للسلطة التنفيذية، ومع مختلف مستويات الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطتين التشريعية والقضائية. وهناك تواؤم وتقارب كبيران بين أهداف الخطة وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

20 - وبموجب الخطة الإنمائية الوطنية، تركز السياسات الإنمائية على ثلاثة محاور استراتيجية هي: الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية؛ والنمو الاقتصادي الشامل للجميع؛ والاندماج الملائم لباراغواي في العالم. ويشمل كل محور استراتيجي عناصر شاملة هي تكافؤ الفرص؛ وكفاءة وشفافية الإدارة العامة؛ وتخطيط استخدام الأراضي وتطويرها؛ والاستدامة البيئية. وبذلك، تمثل الخطة خريطة طريق لتحقيق التنمية الوطنية حتى عام 2030.

---

(3) انظر www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_PUB_16_1_NMRF_PracticalGuide.pdf.

(4) قلب أشكال اللامساواة الهيكلية لإتاحة التمتع بحقوق الإنسان؛ والتعليم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ وسيادة القانون؛ والأمن البشري.

السياسات والخطط والبرامج القطاعية والمواضيعية

21 - تلتزم باراغواي، في سياق هذا الإطار السياساتي، بوضع وتنفيذ خطط وبرامج تركز على أشد الأفراد والفئات ضعفا. وفي إطار المبادئ المحددة في السياسة الصحية الوطنية (2030-2015) وهي أن تكون الرعاية الصحية عامة وشاملة وإنسانية وذات جودة عالية، يجري تنفيذ خطط وطنية منها الخطة الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية (2023-2019)، والخطة الوطنية لصحة الأطفال الشاملة (2021-2016)، والخطة الوطنية لصحة المراهقين (2021-2016) بالاستناد إلى شبكات خدمات صحية متكاملة وشاملة وإلى استراتيجية الرعاية الصحية الأولية.

22 - وتُوجِّه السياسة الوطنية للأطفال والمراهقين (2024-2014) الجهودَ الهادفة إلى تعزيز التنسيق فيما بين الكيانات التي تشكل النظام الوطني لحماية حقوق الطفل وتعزيزها الشامل. ويُستند إليها كذلك في تنسيق أعمال برامج أخرى للرعاية والحماية مثل برنامج "Abrazo" ("الحضن")، وبرنامج الرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين الذين يعيشون في الشارع، ومجموعة استراتيجيات الرعاية الدائمة التي تشكّل نظام الاستجابة الفورية.

23 - واستنادا إلى الخطة الوطنية للشباب 2016-2030، وإدراكا لواقعنا كبلد أغلب سكانه من الشباب، يجري، انطلاقا من تصور لعملية إنمائية شاملة ومستدامة، إحراز تقدم في السياسة المعنونة "نحو سياسة عامة شاملة - شباب باراغواي عام 2030" للتصدي للتحديات التي يطرحها هذا العائد الديمغرافي والاستفادة من المزايا التي ينطوي عليها. ويجري، من خلال خطة التعليم الوطنية الممتدة حتى عام 2024، تعزيز تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم وكفالة توفر الظروف الكفيلة بإتاحة إتمام الدراسة في الوقت المناسب على صعيد وسائط مختلف مستويات التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والعالي.

24 - وتقوم باراغواي بتنفيذ خطة المساواة الوطنية (2024-2018) باعتبار ذلك استراتيجية لتعزيز المساواة الفعلية بين المرأة والرجل والقضاء على القوالب النمطية السلبية التي تعوق التنمية الكاملة للنساء والفتيات وتمكينهنّ. وتتناول الخطة مجالات عمل محددة، وتحدد العقبات المتكررة والمستمرة، وتضع أهدافا محددة لتحقيق التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي اللازم في هذا السياق. ويُتيح القانون رقم 16/5777 المتعلق بالحماية الشاملة للنساء من جميع أشكال العنف استراتيجيات للوقاية وآليات للرعاية وتدابير شاملة للحماية والمعاقبة وجبر الضرر في المجالين العام والخاص.

25 - وتزايدت في السنوات الأخيرة الجهود المبذولة لتنفيذ البرنامج الوطني لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته وتقديم المساعدة للضحايا من خلال اجتماع المائدة المستديرة المشترك بين المؤسسات الذي يتعلق بمنع الاتجار بالبشر ومكافحته والذي يضم مؤسسات حكومية ومنظمات من المجتمع المدني. وتعززت هذه الجهود كذلك بإدراج بنود في الميزانية تتعلق بصندوق الاستثمار المنصوص عليه في القانون الخاص بهذا الغرض. وتضع سياسة الهجرة التي اعتُمدت في عام 2015 إطارا يتوافق مع الواقع الجديد، ويجسد المبادئ الدستورية والقانون الدولي وحقوق الإنسان، ويقترن بإعادة تنظيم مؤسسية فعالة قادرة على مواجهة التحديات الحالية المرتبطة بالتنقل البشري.

26 - ووضعت باراغواي خطة العمل الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2030-2015) لتكون أداة توجيهية لأعمال تعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة للأشخاص ذوي الإعاقة، وصُممت هذه الخطة

بالتركيز على حقوق الإنسان وبمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني حتى تُوجّه الأعمال المشتركة بين المؤسسات على المستويين الوطني والمحلي وعلى مستوى المقاطعات.

27 - ونتيجة عمليات تشاور واسعة شاركت فيها منظمات الشعوب الأصلية وقادتها وقياداتها النسائية من جميع أنحاء البلد، بلغ الإعداد التشاركي لخطة وطنية معنية بالسياسات العامة للشعوب الأصلية مرحلته النهائية. وتجسد هذه الخطة رؤية هذه الشعوب على أساس المجالات المواضيعية المتفق على أنها أساسية وهي: الأراضي والإقليم والموارد الطبيعية؛ والتعددية القانونية وإمكانية اللجوء إلى القضاء؛ ونساء الشعوب الأصلية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والشعوب التي تختار العيش منعزلة؛ والأطفال والمراهقين؛ والمجتمعات الحضرية والمجتمعات المتجاوزة للحدود الوطنية؛ والمؤسسات. واعتمد في عام 2018 بروتوكول للتشاور مع الشعوب الأصلية في باراغواي وعدم التصرف بشأنها دون موافقتها الحرة المسبقة المبنية على اطلاع، وتمخض هذا البروتوكول عن تحاور وتوافق بين الدولة والقواعد المجتمعية ومنظمات الشعوب الأصلية.

28 - وقد جعلت باراغواي من مكافحة الفقر أولوية وطنية. وتُنفذ الدولة، من منطلق تصميمها على معالجة هذه المشكلة معالجة فعالة، تدابير لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة للأسر الأشد ضعفا، ولا سيما الحق في الصحة والغذاء والسكن والإدماج الاقتصادي والاجتماعي. وزادت باراغواي بشكل كبير من الاستثمار في برامج الحماية الاجتماعية البارزة مثل برامج "Tekoporã" و "Tenonderã" و "Tekoha" التي تهدف بها إلى تعزيز الحصول على الخدمات الأساسية الجيدة، وتقوية الشبكات المجتمعية، ووقف توارث الفقر من جيل إلى آخر.

29 - ونتيجة عملية تحسين التنسيق والتعاون والتكامل بين الجهود المشتركة بين المؤسسات الهادفة إلى تعزيز أثر السياسات الاجتماعية الحكومية، أُطلق مؤخرا نظام للحماية الاجتماعية المسمى "Vamos!" ("هيا بنا!"). وتهدف هذه السياسة العامة إلى زيادة إمكانية الحصول على خدمات نظامي الصحة والتعليم؛ وتحسين القابلية للتوظيف والإنتاجية؛ وتعزيز فرص التنمية الاقتصادية؛ وتعزيز الإدماج الاجتماعي لمن يعيشون في أوضاع هشة؛ وإتاحة الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية من خلال الأخذ بنهج شامل محورُه الحقوق؛ ومساعدة الأفراد في جميع أطوار حياتهم.

ثالثا - مشاركة باراغواي في النظام الدولي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

30 - كانت باراغواي عضوا في لجنة الأمم المتحدة السابقة لحقوق الإنسان (2005-2003)، وحظيت لأول مرة في تاريخها بشرف الانضمام إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان بين عامي 2015 و 2017، وتمكنت خلال هذه الفترة من أن تتولى بمنتهى الالتزام منصب نائب من نواب الرئيس الإقليميين الأربعة (2015). وكانت باراغواي عضوا أيضا في الفريق العامل المعني بالحالات في الفترة من عام 2016 إلى عام 2017، وشغلت فيه منصب رئيس مقرر خلال عام 2016.

31 - وتتطلع باراغواي إلى الانضمام مرة أخرى إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024 اقتناعا منها بأن العضوية في هذا المجلس تتيح الفرصة للمساهمة على نحو بناء في المجتمع الدولي، والدفع بعمليات التحاور والتبادل والاتفاق، ودعم العمل بخطة شاملة لحقوق الإنسان تدفع بالمجتمع الدولي ليصبح مجتمعا يتزايد فيه الاحترام والتآزر واحتضان الجميع.

32 - ومن منطلق هذه القناعة، تسترشد باراغواي في عملها في النظام الدولي بثلاثة محاور رئيسية هي: (أ) الانفتاح على جميع آليات حقوق الإنسان وتعزيز التعاون والشفافية وإمكانية الاطلاع على المعلومات؛ (ب) التعاون مع مبادرات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتقديم المساعدة للدول الأخرى على صعيد ثنائي لتعزيز قدراتها في مجال متابعة وتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان؛ (ج) التحاور مع المجتمع المدني، بما في ذلك اتخاذ خطوات هامة لتعزيز التبادل البنّاء بهدف إشاعة ثقافة الديمقراطية وحماية القطاعات المجتمعية الأشد ضعفا.

33 - ورسّخت عضوية باراغواي في مجلس حقوق الإنسان الموقف الذي تتبناه تجاه حقوق الإنسان في سياستها الخارجية. فقد قامت خلال الدورات العادية بتشجيع ودعم مبادرات متعلقة بعدة مسائل منها توطيد النظام الدولي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ والتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان؛ وآليات المتابعة الوطنية؛ ودعم المكلفين بولايات؛ وإلغاء عقوبة الإعدام؛ ومكافحة الفقر؛ والحق في الغذاء والصحة والتعليم والسكن اللائق والبيئة الصحية؛ وحقوق الأطفال والمراهقين والمرأة والشعوب الأصلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن؛ وتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار.

34 - وخلال الدورة الثامنة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، اعتُبرت باراغواي بلدا نموذجيا من حيث الممارسة الجيدة التي أرستها في إنشاء نظام لرصد التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، ويُبرز هذا النظام الأهمية التي أُوليت للاعتراف بما للآليات الوطنية المنوطة بالتنفيذ والمتابعة والإبلاغ من دور أساسي في التعاون على نحو هادف مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وكفالة تمخض توصياتها عن أثر أكبر.

35 - وفي ضوء سجل الإنجازات الوطني المعترف به الذي حققته باراغواي من خلال نظامها لرصد التوصيات، عرضت باراغواي مسألة الآليات الوطنية للتنفيذ والمتابعة والإبلاغ على مجلس حقوق الإنسان لينظر فيها. وقامت باراغواي، بصفتها عضوا في المجلس خلال الفترة 2015-2017 ثم في عام 2019، بتقديم مشاريع قرارات[5] تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الآليات الوطنية للتنفيذ والمتابعة والإبلاغ، وشجعت على اعتماد مشاريع القرارات هذه. وطُلب في آخر هذه القرارات عقد مشاورات إقليمية لجمع الممارسات الجيدة في مجال إنشاء وتعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ والمتابعة والإبلاغ، وأثرها في الوفاء بالالتزامات والتعهدات المتعلقة بحقوق الإنسان. وتقوم باراغواي حاليا، بصفتها الدولة المستضيفة لهذه المشاورات على صعيد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتنسيق مع مفوضية حقوق الإنسان فيما يخص الجوانب التنظيمية.

36 - ودعمت التجربة الوطنية أيضا الوضع والتنفيذ الناجح لبرنامج باراغواي للتعاون التقني، في إطار نظامها للرصد، في بلدان مختلفة[6] في قارتنا وفي لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، باعتبار ذلك أحد المجالات الرئيسية لتعاون باراغواي في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأثارت تجربتنا الاهتمام أيضا في مختلف الندوات وحلقات العمل والعروض الدولية التي نُظمت لتبادل تجربتنا مع

(5) انظر قرارات مجلس حقوق الإنسان 25/30 (2015) و 29/36 (2017) و 30/42 (2019).

(6) الأرجنتين وأوروغواي والجمهورية الدومينيكية وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس.

بلدان أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، وبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة باللغة الإنجليزية، والبلدان الناطقة بالبرتغالية، وبلدان شرق وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى ومنطقة المحيط الهادئ.

37 - ويشكل التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة مثالا آخر على تمسّك باراغواي بحقوق الإنسان واستعدادها للتحاور والتعاون باستمرار مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان. وتُبقي باراغواي الدعوة لزيارتها مفتوحة ودائمة أمام المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وقد استقبلت في هذا السياق سلسلة زيارات قام بها مكلفون بولايات قدموا إليها توصيات على قدر كبير من الفائدة في توجيه جهود الدولة وإحراز تقدم هام.

38 - وقد زار باراغواي منذ عام 1998 المقررون الخاصون المعنيون بما يلي: الآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئيا (1998)؛ بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال (2004)؛ التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (2006)؛ الحق في التعليم (2009)؛ حرية الدين أو المعتقد (2011)؛ الفقر المدقع وحقوق الإنسان (2011)؛ حقوق الشعوب الأصلية (2014)؛ حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية (2015)؛ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2015)؛ الحق في الغذاء (2016)؛ أشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها (2017).

39 - وتتطلع باراغواي كذلك إلى أن يزورها قريبا المقررون الخاصون المعنيون بما يلي: حالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال؛ حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي؛ قضايا الأقليات؛ استقلال القضاة والمحامين؛ الآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئيا. والعمل جار على الجوانب التنسيقية والتنظيمية لهذه الزيارات.

40 - وتؤكد باراغواي مرة أخرى التزامها تجاه آلية الاستعراض الدوري الشامل وتجاه التعاون معها بانفتاح وشفافية. فقد قبلت باراغواي جميع التوصيات تقريباً المقدمة إليها في الدورتين الأوليين من الاستعراض (عامي 2011 و 2016)، وتعتقد أنها تسهم إسهاماً كبيراً في تحسين معايير تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتدعمُ باراغواي حاليا عملية تحضيرية تشاركية واسعة تدخل في إعداد تقريرها الوطني في دورة الاستعراض الثالثة، بعد أن قدمت تقريرها الطوعي لمنتصف المدة في بداية عام 2019، وذلك في إطار التحسين التدريجي لنظامها للرصد باعتباره آلية وطنية دائمة للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة. وتشارك باراغواي بفعالية في عمليات الاستعراض الخاصة ببلدان أخرى، حيث تقدم توصيات بناءة وتأخذ على عاتقها مسؤولية متابعتها في مختلف مراحل الدورات.

41 - وتبقي باراغواي على علاقات تعاون مستمرة مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وتفي باراغواي بانتظام بالتزامات تقديم التقارير الدورية؛ وتتعاون بحسن نية في إطار إجراءات البلاغات الفردية المرفوعة إلى الهيئات التي تقبل باراغواي اختصاصها؛ وتتابع بجدية التوصيات الصادرة عن هذه

الهيئات. وفي هذا الصدد، تعمل المؤسسات الحكومية حاليا على إعداد التقارير الدورية التي يجب تقديمها إلى مختلف اللجان[7]، وهي في انتظار تأكيد المواعيد لتُجري حوارات بناءة مع لجان أخرى عديدة[8].

رابعا - مشاركة باراغواي في نظام البلدان الأمريكية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

42 - تضع باراغواي، من منطلق سياستها الخارجية، الثقة الكاملة في نظام البلدان الأمريكية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي تدعم باستمرار تعزيز هذا النظام. وشاركت باراغواي بفعالية في عملية النظر في أداء هذا النظام، ولا سيما أداء لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تلقى الفريق العامل المكلف بالنظر في أداء لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بهدف تعزيز نظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان مساهمات من باراغواي في مختلف مراحل هذه العملية.

43 - وعززت باراغواي، في إطار نظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، اتفاقات التسوية الودّية لمعالجة المسائل المعروضة عليه المتعلقة بادعاءات ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وتتدرج نسبة تقارب 40 في المائة من متوسط الطلبات والحالات المعروضة على نظر لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ضمن ما تغطيه هذه الآلية. وتعتبر تجربة باراغواي في هذا المجال ممارسة جيدة على مستوى المنطقة.

44 - وبرهنت باراغواي على التزامها تجاه نظام البلدان الأمريكية باستضافتها، في إطار الدورة العادية الرابعة والأربعين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية المعقودة في عام 2014، المؤتمر الثاني للبلدان الأمريكية المعني بحقوق الإنسان والممارسات الجيدة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والحلقة الدراسية الوطنية الثانية بشأن آلية التسوية الودية؛ والحلقة الدراسية بشأن تطبيع وتطبيق النظام القضائي للبلدان الأمريكية. واستضافت باراغواي أيضا الدورة الحادية والخمسين لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2014.

45 - وقامت باراغواي، وفقاً للدعوة لزيارتها التي تُبقيها مفتوحة كذلك في إطار هذا النظام، بتيسير زيارات من سلطات تمثيلية عديدة منها زيارة فلورنتين ميليندیس، رئيس لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمقرر المعني بالأشخاص المحرومين من الحرية (2007 و 2008)؛ وباولو كاروزا، نائب رئيس لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمقرر المعني بباراغواي (2007)؛ ودينا شيلتون، رئيسة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمقررة المعنية بالشعوب الأصلية (2010 و 2011)؛ وخوسيه دي خيسوس أوروزكو، نائب رئيس لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمقرر المعني بباراغواي (2011)؛ وجيمس كابايارو، المقرر المعني بالأشخاص المحرومين من الحرية (2014)؛ وباولو فانوشي، رئيس وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمقرر المعني بباراغواي (2017-2014)؛ وباتريسيو بازمينيو فريري، القاضي بمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (2017)؛ وجويل هيرنانديس، مفوض لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمقرر المعني بباراغواي (2019).

(7) لجنة القضاء على التمييز العنصري؛ واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واللجنة المعنية بالاختفاء القسري.

(8) لجنة حقوق الطفل؛ واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

خامسا - التزامات باراغواي بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان

1 - على الصعيد الدولي

- الاستمرار في العمل على تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع مواصلة التحاور على نحو صريح وبناء بشأن جميع مسائل حقوق الإنسان، وفقا لمبادئ عالمية هذه الحقوق وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة.
- تعزيز نظام تعددية الأطراف باعتباره أداة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتفضيل التحاور والتفاوض والانفتاح وتحقيق التوافق في الآراء.
- دعم وتشجيع المبادرات الهادفة إلى التصديق عالميا على الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان، وتوجيه دعوات مفتوحة ودائمة لزيارة باراغواي إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.
- تشجيع ودعم المبادرات الهادفة إلى التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتعزيز المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان، ولا سيما لصالح أشد الفئات ضعفا، بما في ذلك الشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة، والأشخاص الذين يعيشون في فقر أو في فقر مدقع، وكبار السن والنساء والفتيات والفتيان والمراهقون.
- تشجيع التعاون وتقديم المساعدة التقنية دولياً في مجال بناء القدرات باعتبار ذلك أداة مفيدة لإعمال حقوق الإنسان، بطرق منها على الأخص تعزيز برنامج التعاون في مجال الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة.
- الاستمرار في دعم عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وإبقاء الدعوة التي وجهتها باراغواي إليهم في عام 2003 لزيارتها مفتوحةً ودائمةً.
- مواصلة المشاركة البناءة في الاستعراض الدوري الشامل، والاستمرار في متابعة التوصيات المنبثقة عن هذه الآلية بجدية ومسؤولية، بوسائل منها تقديم التقارير الدورية عنها.
- تعزيز التعاون مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان عن طريق تقديم التقارير الدورية المتعلقة بها ومتابعة توصياتها.
- تشجيع الحوار مع المجتمع المدني ومشاركته في أعمال مجلس حقوق الإنسان مع الاعتراف بدوره ودعم المبادرات الهادفة إلى مكافحة جميع أشكال الانتقام منه.
- مواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ودعم ولايتها واستقلالها.

2 - على الصعيد الإقليمي

- مواصلة دعم أعمال جهازي نظام البلدان الأمريكية: لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.
- مواصلة الامتثال للتوصيات واتفاقات التسوية الودية والأحكام المنبثقة عن هيئات الحماية التابعة لنظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.
- تقديم الدعم بفعالية إلى المناقشات بشأن تعزيز نظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

- مواصلة العمل على تعزيز نظام البلدان الأمريكية لرصد التوصيات ، بوصفه أداة إقليمية للرصد.

3 - على الصعيد الوطني

- تركيز الجهود على تنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وإبراز تعميم مراعاتها في خطة عام 2030.
- دعم تنفيذ السياسات الاجتماعية وسياسات مكافحة الفقر بهدف تحسين نوعية حياة السكان وتعزيز رفاههم، مع التركيز بوجه خاص على الأشد ضعفا.
- تعزيز عملية وضع وتنفيذ السياسات والخطط والبرامج باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان.
- مواصلة العمل على تعزيز الإطار المؤسسي، والاستمرار في عملية وضع مؤشرات حقوق الإنسان.
- مواصلة تعزيز الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة الخاصة بالتوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، باعتبارها أداة لتحسين أثر التدابير الحكومية على الأرض.
- تعزيز وجود فسح للتحاور مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والعمل معهم بهدف دعم السياسات العامة التي تكفل التمتع بحقوق الإنسان.
- العمل على نحو منسق وتشاركي مع الآلية الوقائية الوطنية لمناهضة التعذيب.
- مواصلة العمل على منع الاتجار بالبشر ومكافحته.
- مواصلة تعزيز ثقافة الشفافية الفعلية، وإتاحة الاطلاع على المعلومات العامة، والمساءلة، ومشاركة المواطنين باعتبار ذلك وسيلة فعالة لمكافحة الفساد.
- تعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال الكيانات الممثلة لها في باراغواي.
- مواصلةُ العمل على اتخاذ تدابير لمكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لحماية الحياة والصحة وجميع الحقوق الأساسية، ومواصلةُ توجيه العمل والموارد نحو تعزيز التصدي لهذه الجائحة والتخفيف من آثارها على المجتمع والاقتصاد، وضمان أن يكون التعافي شاملا، مع التركيز بوجه خاص على الأفراد الأشد ضعفا.